ملف الطاقة والنفط في الإقليم

هل تمتلك كردستان مفاتيح الطاقة المستقبلية في الشرق الأوسط ؟

نيجيرفان بارزاني : اتفاقية الإقليم وبنك الصادرات التشيكي لإنتاج الطاقة الكهربائية حدث تأريخيّ ومكسب مهم للجميع

رغم النقص الحاد في الإمكانات المادية والنزاعات السياسية مع المركز فقد كانت تجربة القضاء تقريبا على أزمة الطاقة الكهربائية في الإقليم محط إعجاب المنصفين، ففي زمن قياسي بعمر برامج الإعمار يتمتع المواطن في إقليم كردستان بـ٢٣ ساعة كهرباء ، وحسب مختصين فإن الساعة الناقصة من عمر اليوم التي لا يتمتع فيها المواطن في الإقليم هي بسبب استقطاع قسم من الطاقة الكهربائية من الإقليم ومنحها إلى المحافظات المجاورة مثل نينوى وكركوك وخانقين . المثير للاستغراب أن المسؤولين عن أزمة الكهرباء في بغداد لم يكلفوا أنفسهم مهمة تشكيل لجان خاصة ودراسة التجربة الكردستانية في هذا المجال ، وحتى عندما أعطيت لهم بعض النصائح والاقتراحات من المسؤولين في الإقليم جرى إهمالها ووضعها فوق الملفات الأخرى المهملة ليلفها الغبار والنسيان !

□ أربيل /مكتب المدى

جهود تأريخية

بحضور رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني وعدد من الوزراء في حكومة الإقليم، جرت يوم الخميس ٢٠١٢/٦/٧، في العاصمة أربيل، مراسيم التوقيع على اتفاقية للتعاون بين بنك الصادرات التشيكي وإحدى شركات القطاع الخاص في إقليم كردستان لإنشاء محطة للطاقة الكهربائية بقدرة ١٠٠٠ ميكاواط وجرت مراسيم التوقيع على البروتوكول على قاعة الشهيد سعد عبد الله في أربيل.

وفي مراسيم حضرها كل من وزير الصناعة والتجارة وسفير جمهورية التشيك لدى العراق ورئيس بنك الصادرات التشيكي ورئيس شركة (كار) إحدى شركات القطاع الخاص في إقليم كردستان ومندوبي كل من شركة (PSG) و(رينيسانس) التركية، وعدد من الوزراء والمحافظين وممثلي السلك الدبلوماسي ورجال الأعمال والإعلاميين، ألقى رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني كلمة بهذه المناسبة أعرب من خلالها عن سعادته للمشاركة في هذه المراسيم، وأشار إلى أهمية هذه الاتفاقية، وقال " إن هذا المشروع الذي يخطط له اليوم في هذه المراسيم وبعد التوقيع على هذه الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ، وأن هذه الاتفاقية ليست فقط لإنشاء المحطة الكهربائية وإنما هي بداية مرحلة جديدة للحصول على الدعم المالي الأجنبي للمشاريع الاستثمارية في إقليم كردستان".

وأضاف نيجيرفان " لأول مرة يتم التوقيع على مثل هذا البروتوكول المهم وأستطيع القول بأن هذا البروتوكول تاريخي بين بنك استثماري حكومي أجنبي وإحدى شركات القطاع الخاص في إقليم كردستان ويعتبر من المكاسب المهمة بالنسبة لنا جميعاً. ولاشك أن هذه الخطوة ستكون عاملاً ومدخلاً جديداً في مجال المصادر المالية الأجنبية والذي سيدعم المشاريع الاستثمارية الأخرى في إقليم كردستان".وفي محور آخر من حديثه، أعرب رئيس حكومة إقليم كردستان عن أمله أن تكون مبادرة البنك التشيكي للصادرات حافزاً لزيادة الثقة للبنوك والمؤسسات الاقتصادية الأخرى في العالم في اتخاذ خطوات مماثلة والمشاركة في إنجاز المشاريع المهمة في إقليم كردستان.

في ختام كلمته أشاد نيجيرفان بالدور المهم للقطاع الخاص في تقدم وازدهار الإقليم، وأعرب في الوقت نفسه عن استعداد حكومة الإقليم لتقديم كافة التسهيلات والدعم اللازم لمشاريع القطاع الخاص والنشاطات الاستثمارية وجلب الرساميل الأجنبية إلى إقليم كردستان.

مؤتمرات عالمية

والمتابع لحركة النشاط الاقتصادي يلمس بوضوح حضورا مكثفا للمؤتمرات المعنية بقضايا الطاقة والاستثمار وعموم الفعاليات الاقتصادية وهي مؤتمرات عادة ما تكون مدعومة من قمة الهرم الحكومي . فقد شهدت مدينة أربيل، أعمال الملتقى الاقتصادي بين إقليم كردستان وهولندا، بحضور وفد حكومي وتجاري هولندي بحضور عدد من التجار وأصحاب كبريات الشركات الهولندية والكردية. و قال رئيس غرف تجارة وصناعة إقليم كردستان دارا جليل خياط في كلمة ألقاها بالمناسبة إن "عقد هذا الملتقى يعد فرصة مناسبة من اجل تطوير العلاقات بين إقليم كردستان وهولندا في جميع المجالات". وأضاف بالقول إن "إقليم كردستان يمر بمرحلة البناء والإعمار في الوقت الحالي، وهي مرحلة تحتاج إلى مشاركة الدول التي تمتلك خبرات وتجارب بهذا الصدد، ومشاركة الشركات والمستثمرين البارزين". مبينا بالقول "من الممكن أن يستفيد الإقليم من الخبرات الهولندية في مجال الزراعة، وعليه نرحب بشركات هولندا للعمل في كردستان". وفي المؤتمر الدولي حول قطاع النفط والغاز والطاقة في إقليم كردستان العراق ، الذي عقد في العشرين من أيار المنصرم ، بتنظيم من منظمة تركية متخصصة في مجال الطاقة بالتعاون مع حكومة إقليم كردستان العراق. وشارك في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر رئيس حكومة إقليم كردستان العراق نيجيرفان بارزاني وتنر يلدز وزير الطاقة والثروات الطبيعية التركي. وعقد المؤتمر من قبل مركز ستيم (Strategic technical Economic Researchs Center) تحت شعار (من أربيل نحو العالم)، و(ميدان الطاقة ومنطقة كردستان نحو التطور)، بمشاركة مجموعة من الخبراء والمختصين وأصحاب الشركات النفطية. وقال مدحت بلقان مدير مركز ستيم في كلمة له خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر " نحن نطمح إلى تنمية القطاع النفطي العراق وسيكون التركيز خلال هذا المؤتمر على قطاع النفط والغاز وهو لقاء جيد لتطوير العلاقات بين إقليم كردستان وتركيا".

◆ حكومة الإقليم الإلكترونية تنطلق من بوابات وزارة الكهرباء

وأشار إلى وجود تحديات كبيرة تواجه تطوير هذا القطاع ،وأضاف قائلا " هناك الكثير من التحديات ،إذ هناك تقلبات في الأوضاع الاقتصادية التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية في أوروبا واليونان وهذا القطاع له ارتباط كبير وعلاقة وثيقة لتطوير الناحية الاقتصادية في البلاد".وأشار المسؤول التركي خلال كلمته إلى أن "هناك ٨ مليارات دولار أمريكي حجم الاستثمارات التركية في قطاع النفط بين إقليم كردستان وتركيا". من جانبه قال تنر يلدز وزير الطاقة التركي في كلمة له خلال المؤتمر إن " تعزيز العلاقة بين الحكومتين التركية والعراقية منوط بإقليم كردستان العراق ويجب أن ينظر العراق إلى تركيا بأنها بوابتها نحو الغرب وان تنظر تركيا إلى العراق بأنها بوابة نحو الشرق والدول العربية".

وأكد أن أي "اتفاق بين إقليم كردستان والحكومة التركية سوف يعزز الأمن والاستقرار وسيعود بالفائدة على جميع العراق، مؤكدا أن إقليم كردستان أصبح لاعبا أساسيا في المنطقة ولا يمكن تغافله أو تهميشه".

من جانبه أكد أشتي هورامي وزير الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان العراق أهمية التعاون والتنسيق مع الحكومة التركية وقال في كلمة له خلال المؤتمر " نحن الآن بصدد مد شبكة جديدة من الأنابيب من إقليم كردستان وربط آبار النفط في الإقليم مع ميناء جيهان التركي ،وعلى هذا الأساس سوف نصدر النفط بشكل مباشر من الإقليم إلى ميناء جيهان وسوف ننتهي منه في عام "٢٠١٤. وقال أيضا "نحن بصدد مد أنبوب نفطي لربط آبار طقطق مع خورمله وفيشخابور ومن المؤمل الانتهاء منه في عام ٢٠١٣ مع مد أنبوب للغاز الطبيعي إلى تركيا والعمل سينتهي منه في عام ٢٠١٥".كما قال هورامي إنهم يسعون لإيصال إنتاج النفط في عام ٢٠١٤ إلى ٢ مليون برميل.

كما كشف هورامي وزير الثروات الطبيعية في حكومة الإقليم هورامي في مؤتمر صحفي عقده مع الوزير التركي عقب انتهاء الجلسة الأولى للمؤتمر أن "الحكومة العراقية قطعت عن الإقليم منذ شهر المشتقات النفطية"، مشيرا إلى أنها "قطعت منذ عام ٢٠١٠ أيضا النفط الأسود عن الإقليم الذي يستخدم في إنتاج الطاقة والصناعات". وقال هورامي " يوميا تقوم المصافي العراقية بإنتاج ٧٠٠ ألف برميل في اليوم ولايذهب دولار واحد إلى خزينة الدولة العراقية ولايعرف احد أين تذهب هذه الأموال، في حين نحن نأخذ فقط ١٧٪ من الميزانية العراقية". وأشار هورامي إلى أن "الإقليم بصدد مد أنبوب نفطي من إقليم كردستان إلى ميناء جيهان التركي"، ومن المؤمل حسب قوله الانتهاء منه في عام ٢٠١٤ وأنهم سوف يصلون بإنتاج الإقليم إلى ٢ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٥. وحول الخلافات مع بغداد قال هورامي " الخلافات ليست في مجال النفط والغاز وإنما هي خلافات سياسية وبحاجة إلى حوار ونحن العراقيين نستطيع إيجاد حلول لها".

حقوق المستثمرين

من جهته، قال مسؤول مديرية المعلومات في الهيئة العامة للاستثمار بإقليم كردستان حيدر مصطفى "هناك عدد كبير من الشركات الأجنبية العاملة في الإقليم ، ووفقا للقانون المرقم ٤ فإن حقوق المستثمرين الأجانب محفوظة في الإقليم، ويتيح القانون مجالات عمل للاستثمارات الأجنبية في مدن كردستان".بدوره، قال السفير الهولندي لدى بغداد هاري مولينار إن "هولندا تسعى للعب دور ايجابي في المشاركة بعملية إعمار إقليم كردستان، الذي يمر بمرحلة إعمار مهمة".وأضاف إننا "نقوم بشكل جدي بتشجيع الشركات والمستثمرين الهولنديين للعمل في إقليم كردستان، والقيام بالاستثمارات في مدن أربيل ودهوك والسليمانية". وعلى هامش المنتدى، أوضح مساعد وزير الاقتصاد الهولندي لقطاعي الطاقة والزراعة مارتن فان دن بيرخ أن "إقليم كردستان يتمتع بالاستقرار في جميع المجالات، فأوضاعه مستتبة من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية، الأمر الذي يشجع حكومة هولندا على عرض رغبته في تقديم كل المساعدات الممكنة للإقليم". وأشار إلى أن "هولندا لديها خبرات غنية في مجالات الزراعة والصناعة والزراعة، ولذلك نسعى إلى تقديم المساعدة الممكنة لإقليم كردستان في قطاعي الطاقة والزراعة، وزيارتي إلى الإقليم تأتي في إطار تقوية العلاقات بين أربيل وأمستردام في هذين القطاعين".

وأضاف بيرخ أننا "نعمل على تطوير علاقاتنا مع إقليم كردستان في إطار العراق، ولذلك فان الأيام المستقبلية ستشهد تعزيزاً في التعاون الاقتصادي بين البلدين". ولفت إلى أن "هناك نحو ٢٠ شركة هولندية تعمل في إقليم كردستان حالياً، وسنعمل مستقبلاً على تشجيع الشركات والتجار والمستثمرين الهولنديين للجوء إلى الإقليم بهدف الاستثمار لأنه توجد فرص عمل وحقوق الفرد الأجنبي مصانة في كردستان".

منتدى الاقتصاد العالمي

كانت المشاركة الأخيرة لرئيس الحكومة نيجيرفان بارزاني هي في منتدى الاقتصاد العالمي الذي عقد الأسبوع الماضي في اسطنبول ، وحال عودة نيجيرفان عقد اجتماع لمناقشة نتائج زيارته إلى المنتدى وناقش الاجتماع مشاركة وفد إقليم كردستان في منتدى الاقتصاد العالمي المنعقد في إسطنبول، بالإضافة إلى اتخاذ عدد من القرارات المهمة. واستعرض نيجيرفان بارزاني نبذة عن زيارة وفد إقليم كردستان إلى تركيا ومشاركته في منتدى الاقتصاد العالمي المنعقد في إسطنبول، وقال " للمرة الأولى توجه الدعوة بشكل رسمي إلى حكومة إقليم كردستان للمشاركة في منتدى الاقتصاد العالمي".

وأوضح نيجيرفان بارزاني خلال حديثه أن تركيا ترغب في توسيع علاقاتها مع إقليم كردستان، وأشار إلى أن لقاءه مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، بحث مسألة الحدود بين الجانبين وتصدير وتصفية النفط في المصافي التركية واستيراد المشتقات النفطية الى الإقليم.

وبخصوص تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إقليم كردستان والجارة تركيا، أوضح نيجيرفان بارزاني " تقرر افتتاح معبرين حدوديين جديدين بين إقليم كردستان وتركيا"، ولهذا الغرض سيعقد اجتماع في الأسبوع المقبل للجهات ذات العلاقة بين الجانبين.

وفيما أكدت اللجنة القانونية النيابية في البرلمان العراقي أحقية أي محافظة بإبرام تفاهمات ثنائية مع دول الجوار ومنها افتتاح المنافذ الحدودية من دون الرجوع إلى اخذ موافقة المحكمة الاتحادية أو مجلس النواب، اعتبر الناطق باسم الحكومة علي الدباغ في تصريح صحفي : أن أي تعامل مع أي جزء من العراق غير الحكومة الاتحادية يكون خارج الشرعية الدولية وندعو كل دول الجوار إلى ملاحظة هذا الشيء الذي يعتبر "خرقا للقانون الدولي". وقال نائب رئيس اللجنة أمير الكناني إن "أي محافظة لها الحق في إبرام تفاهمات واتفاقات إدارية تتعلق بالجانب الاقتصادي ولا يتطلب ذلك موافقة المحكمة الاتحادية أو مجلس النواب". وفي ما يتعلق باتفاق إقليم كردستان مع الجانب التركي على افتتاح معبرين حدوديين جديين أوضح الكناني أن "ذلك من حق الإقليم. الإجراء لا يندرج ضمن المعاهدات الدولية". وتابع أن "مسؤولية الحكومة الاتحادية على المنافذ الحدودية تتعلق باستيفاء الرسوم الجمركية".

وتربط حكومة إقليم كردستان مع الحكومة الاتحادية علاقة متوترة امتدت لسنوات وتفاقمت خلال الفترة الأخيرة على خلفية قضايا تتعلق بالنفط ومواقف سياسية أخرى.

وهاجم رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في أكثر من مرة بشأن آلية إدارته للحكومة فيما تبنى حزبه موقفا مؤيداً لمشروع سحب الثقة من المالكي.

جهود لتوفير الطاقة الكهربائية

وفي جانب آخر من حديثه في الاجتماع الحكومي ، تطرق نيجيرفان بارزاني إلى جهود حكومة إقليم كردستان في توفير الطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية للمناطق المستقطعة من إقليم كردستان، وأضاف " أن حكومة إقليم كردستان خصصت من ميزانيتها السنوية مبلغ (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسمئة مليون دولار لتوفير الطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية لكركوك والمناطق المتنازع عليها الأخرى، والذي كان من المقرر أن تخصص الحكومة الاتحادية ميزانية لهذه المناطق من مشروع الـ (بترودولار)، ولكن لحد الآن لم تدفع هذه الميزانية إلى إقليم كردستان، كما كان مقرراً.

انطلاقة مشروع الحكومة الإلكترونية

أعلنت وزارة الكهرباء في حكومة إقليم كردستان، الخميس الماضي ، عن البدء بمشروع الحكومة الالكترونية لجميع مؤسسات الوزارة للقضاء على ظاهرة الروتين في الوزارة وتقديم الخدمات للمواطنين.وقال وزير الكهرباء أبو بكر ياسين في مؤتمر صحفي عقده في أربيل حضرته "تعلن وزارة الكهرباء ولأول مرة عن مشروع إدارة المراسلات الالكترونية من اجل تقليل الروتين وتطبيق الشفافية في العمل الإداري في وزارة الكهرباء". وأضاف أنه "منذ سنة نحن نعمل على تطبيق الشفافية والاختصار في الوقت وبعد محاولة قمنا بها في الشهر الخامس من العام الماضي نعلن إننا بدأنا بتطبيق البرنامج في الوزارة ويشمل جميع مؤسساتها". وأكد الوزير على انه "يمكن للمواطن التعرف بسهولة على جميع أعمال الوزارة وكيفية تمشية أمور المواطنين". وتابع "يمكن للمواطنين عن طريق الانترنت متابعة كتبهم في الوزارة وهم في منازلهم لأننا بدأنا بإعطاء كود (رمز) خاص لأي مراجع يراجع مؤسسات الوزارة ومن خلال هذا الكود سيعرف إلى أين وصل كتابه".

مليون برميل نفط يوميا عام ٢٠١٤

وفي مؤتمر الطاقة الدولية في أربيل الذي انعقد في ٢٠١٢/٥/٢٠، كشف أشتي هورامي وزير الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان عن خطط لأنابيب مزدوجة لنقل تيارات منفصلة من النفط الخام الخفيف والثقيل عبر الحدود التركية مما يتيح لحكومة الإقليم الوفاء بالتزاماتها ، وتصدير نحو مليون ب/ي في عام ٢٠١٤ و٢ مليون ب/ي بحلول العام ٢٠١٩.

وتصل القدرة الحالية للإنتاج إلى نحو ربع مليون برميل يوميا، مع طاقة مصافي محلية بقدرة ٦٠ ألف برميل يوميا.

ويرى كارلايل ان "إقدام كردستان على بناء خطوط أنابيب جديدة عبر الأراضي التي تسيطر عليها يمثل نقلة نوعية ومبادرة إستراتيجية في المجال اللوجستي سيدفع بالتنمية في الإقليم إلى مراحل متقدمة".كما ان توليد الطاقة بشكل اكبر سيجعل من الإقليم مصدرا لها إلى باقي أنحاء العراق، فضلا عن تطلعه لان يصبح مصدرا للطاقة إلى الأسواق العالمية حيث تمثل تركيا وأوربا هدفا استراتيجيا في خطط التصدير.

وذكرت مجلة النفط والغاز إن "حكومة إقليم كردستان بتعاونها الاستراتيجي مع تركيا، سيمهد الطريق لتعزيز العلاقات، وتبوء مركز متقدم في المنطقة سياسيا واقتصاديا". ويؤكد آيدن سيلجن القنصل التركي في أربيل ان تركيا تعول كثيرا على مساهمة كردستان في تعزيز قدرات تركيا في مجال الطاقة. ويتابع ان تأسيس محطة للغاز الطبيعي المسال على البحر الأبيض المتوسط في تركيا على الساحل الشرقي، يرتبط بأنابيب تحمل الغاز عبر تركيا سواء للتصدير إلى الأسواق الغربية وللاستهلاك الداخلي، سيكون انقلابا جذريا في جغرافية الطاقة في المنطقة.وبحسب توني هيوارد الرئيس التنفيذي لشركة جينيل انرجي البريطانية التركية، فان "الأسواق المالية لإقليم كردستان قد تطورت بشكل ملحوظ خلال العامين أو الثلاثة الماضية، مما يتيح لها ان تكون مركز استقطاب تجاري في المنطقة".ويرى هيوارد ان توسيع الطاقة التكريرية سيقلل كثيرا من اعتماد الإقليم على إيرادات المنتجات النفطية من بغداد.

تطلعات أربيل لزيادة إنتاج النفط تصطدم بعقبات قانونية

في الوقت الذي ما يزال قانون النفط والغاز يراوح مكانه داخل إدراج مجلس النواب، تتوقع حكومة إقليم كردستان العراق زيادة إنتاج النفط المليوني برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٩.

وزير الثروات الطبيعية في حكومة الإقليم اشتي هورامي قال خلال حلقة نقاش في المنتدى الاقتصادي العالمي باسطنبول، إن منطقة كردستان تتوقع أن يصل إنتاجها من النفط إلى مليون برميل يوميا بحلول ٢٠١٥، وان بإمكان الإقليم إنتاج مليوني برميل يوميا بحلول ٢٠١٩"، مضيفا أن مليون برميل يوميا أخرى من محافظات عراقية مجاورة يمكن أن تتدفق أيضا عبر كردستان إلى أسواق التصدير، ولكن هورامي لم يذكر شيئا عن الشركات والمشاريع التي ستساعد المنطقة على تحقيق تلك الأهداف.

واضاف هورامي "إذا كان العراق جادا في تحقيق هدفه لتصدير ثمانية ملايين برميل يوميا من النفط، فإن ثلاثة ملايين برميل يوميا على الأقل من تلك الكمية ستأتي من الشمال.. وفي غضون عامين ستكون هناك بنية تحتية إضافية لنقل نفط كردستان المنعزل إلى الأسواق."

ويقول الخبير النفطي الكردي واجد شاكر إن البنية التحتية النفطية لا تشكل عائقا أمام الشركات الأجنبية التي تعمل بكل قوتها في إقليم كردستان، لان العقود التي تحصل عليها هي عقود شراكة ولها مردود مالي كبير. توقع أن تؤثر الخلافات النفطية على خطط ومشاريع حكومة الإقليم، رغم تأكيده على أن هذه الخلافات يمكن أن تحل إذا ما تم إقرار قانون النفط والغاز العراقي.

أشتي هورامي فأن الإقليم يسعى لطرح مزاد على الشركات العالمية لبناء خطوط أنابيب لنقل الخام إلى الأسواق العالمية، في وقت لم تحل الخلافات النفطية بين بغداد واربيل والتي أثرت على مستوى الإنتاج النفطي الذي تراجع بشكل كبير خلال الأشهر الماضية وأوقفت صادرات الخام في نيسان الماضي بعد أن اتهمت بغداد بعدم تسليم مدفوعات مستحقة للشركات النفطية العاملة في الإقليم.. ويبدو أن هناك شعوراً بالرضا في الشارع الكردستاني إزاء السياسة النفطية لحكومة إقليم كردستان، وسط مطالبات بالمزيد من الشفافية ومعالجة الخلافات النفطية مع بغداد. وأشاد المواطن سيروان احمد من سكنة أربيل بالسياسة النفطية لحكومة إقليم كردستان التي نجحت في توفير الخدمات الأساسية لمواطني الإقليم، لكنه يدعو إلى المزيد من الشفافية في السياسة النفطية لتكون أكثر في خدمة المواطنين. أما المواطن كاظم ميرو فيرى أن حكومة الإقليم استطاعت أن تعرف كردستان عالمياً بأنها احد المناطق النفطية المهمة ولكن الذي يدعو للتوقف، المشاكل الموجودة بين بغداد واربيل حول إدارة قطاع النفط، وكان الأولى بحكومة الإقليم تشريع قانون مع الحكومة العراقية حول قطاع النفط لمنع حدوث هذه المشاكل مع بغداد. الخلافات النفطية بين بغداد واربيل هي جزء من أزمة سياسية واسعة النطاق تعصف بالبلاد، تتمثل بزيادة الانتقادات لسياسة رئيس الوزراء نوري المالكي وتهديد محافظات منتجة للنفط بتشكيل أقاليم فيدرالية.

ويرى الخبير الاقتصادي عباس الغالبي أن تطلعات إقليم كردستان بزيادة الإنتاج وتطوير الحقول النفطية ستصطدم دائما بعقبات قانونية، ما دام قانون النفط والغاز لم يقر بعد مستبعدا أن يتم إقراره خلال هذا العام في ظل الصراعات السياسية التي دائما ما تلقي بظلالها على السياسات الاقتصادية في العراق والمواطن العراقي هو الذي يدفع الثمن.

كردستان تمتلك مفاتيح الطاقة المستقبلية في الشرق الأوسط

ذكرت صحيفة (اولي كرام) المختصة في شؤون النفط انه على رغم الطاقة الواعدة التي يمكن ان تجعل كردستان في العراق موردا رئيسيا للنفط والغاز إلا أن نقص أنابيب النقل والتكرير يمثل العقبة الرئيسية التي يتوجب على سلطات الإقليم تجاوزها.

وقالت الصحيفة في مقال لتامسين كارلايل: إن هناك اهتماما من قبل الشركات الكبرى لتطوير البنية التحتية في الإقليم والتي تمكنها من زيادة استثمارات الطاقة بالصورة الصحيحة. وفي طليعة تلك الشركات التي تتسابق على الاستثمار في الإقليم، ذرفورد، و جنرال إلكتريك، اللتان تمثلان طليعة القادمين بحماسة بغية حفر الآبار أو بناء خطوط أنابيب ومحطات الكهرباء ومصافي النفط. وزاد كارلايل بالقول إن "كردستان تمثل فتحا جديدا لكبرى الشركات في الاستثمار الناجح". وتابع كارلايل "ثمة تحول كبير تنتظره المنطقة في أن تتحول كردستان إلى رائد في إنتاج الغاز، لكن ذلك يتطلب الكثير من الجهد، يصل في بعض الأحيان إلى الحاجة إلى استخدام حتى كاسحات الألغام لتهيئة الأرضية المناسبة للأعمال الميدانية".ويضرب الكاتب أحد الأمثلة على الجهود المبذولة، بما قامت به شركة الهلال ومقرها الإمارات العربية المتحدة، والتي بدأت إنتاج الغاز في كردستان في أواخر العام ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد تشير الأكاديمية الهولندية العراقية الكردية وطالبة الدكتوراه في الأعمال ريزين سمو الى أن "من الضروري تحفيز الفرص الاقتصادية المتنامية، فكثيرا ما تحجم الشركات عن الاستثمار في مناطق ما بعد الحرب بسبب المخاطر وغياب البنية التحتية، كما أن عدم اليقين السياسي والاقتصادي يمثل عقبات رئيسية أمام الشركات للاستثمار في بلد ما". وتستطرد في القول "ما يتوجب اليوم هو خفض هذه العقبات وتعزيز ثقة المستثمر في أن تكون كردستان باعتبارها منطقة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال".

ويشير كارلايل في مقاله إلى أن "توليد الطاقة قفز في الإقليم إلى نحو ٢٢٠٠ ميغاواط من محطتين للطاقة الكهرومائية مضى على نصبهما نحو نصف قرن". وفي سبتمبر العام ٢٠١١، وقّعت جنرال إلكتريك صفقة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لتأسيس وإدامة توربينات جديدة لمحطات توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز في ثلاث مدن كردية رئيسية هي أربيل والسليمانية ودهوك. وإذا كانت كردستان يتفوق اليوم على باقي مناطق العراق في مجال توليد الطاقة، فإن عليه التركيز على مد الأنابيب والتكرير. وبحسب الكاتب فإن الإقليم وضع الخطوات الأولى على هذا الطريق.

حكومة إقليم كردستان خصصت من ميزانيتها السنوية مبلغ (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسمئة مليون دولار لتوفير الطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية لكركوك والمناطق المتنازع عليها الأخرى، إذ كان من المقرر أن تخصص الحكومة الاتحادية ميزانية لهذه المناطق من مشروع الـ (بترودولار)، ولكن لحد الآن لم تدفع هذه الميزانية إلى إقليم كردستان، كما كان مقرراً.

مدير التحرير

رئيس القسم

مسؤول الصفحة

القسم الفني

قسم التصحيح